

التقى رئيس الوزراء وأكد حق وزير الصحة في تأجيل مناقشة استجوابه بعد إضافة بند جديد

الغانم: أي إجراءات لإصلاح الاقتصاد لن تمس المواطنين البسطاء والحكومة أبلغتني بعدم إصدارها قرارات منفردة بشأن رفع الدعم

رئيس المجلس يعقد مباحثات رسمية مع نظيره العراقي ويهنيء عبدالعال على رئاسته للبرلمان المصري

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس النواب العراقي د.سليم الجبوري والوفد المرافق وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت وجمهورية العراق وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات لا سيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

وتبادل الجانبان الحديث حول آخر التطورات والمستجدات الراهنة على المستويين الاقليمي والدولي وأهمية تكثيف الجهود لمواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة الى جانب مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما تطرقت المباحثات الى ترتيبات العراق لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي المقرر عقده في بغداد في الوقت الذي يراه الجانب العراقي مناسباً. وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب فيصل الشايع وأمين سر المجلس النائب المهندس عادل الجار الله الخرافي وسفير الكويت لدى جمهورية العراق غسان الزواوي والقائم بالأعمال في سفارة جمهورية العراق لدى الكويت ياسين الجبوري وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري. وكان الرئيس الغانم أولم على شرق الجبوري والوفد المرافق له.

كما بعث رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة الى د.علي عبدالعال بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس النواب بجمهورية مصر العربية الشقيقة. وأكد الغانم في برقيته ثقته بقدرته د.عبدالعال في قيادة البرلمان المصري لتحقيق مهامه الوطنية والدستورية لما فيه صالح مصر والمصريين. وأعرب الغانم عن تطلعه للتعاون مع رئيس مجلس النواب المصري الجديد سواء على المستوى الثنائي أو من خلال اعمال ونشاطات الاتحاد البرلماني العربي.



رئيس مجلس النواب العراقي د.سليم الجبوري خلال مغادرته البلاد أمس

مبيناً ان ما نواجهه ليس وليد اليوم انما هو تراكمات لقرارات خاطئة اتخذت على مدى فترة طويلة من الزمن، وان كان قد نرنا ان نواجه هذه الاخلاصات وان نصر على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الجذرية فنحن لها، واخواني أعضاء المجلس يتفهمون هذه الأوضاع والحلول التي لا تضر بالمواطن وفي الوقت ذاته تشكل مدخلاً للاصلاح الاقتصادي الحقيقي.

وأضاف ان على الحكومة مساندة هذا الأمر وان تترجم تصورات المجلس الى واقع عملي ملموس يتم تنفيذه. وردا على سؤال أكد الغانم ان العديد من القوانين التي لم يتسن إنجازها في الجلسة الماضية سيتم إقرارها في جلسة اليوم ومن ضمنها قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية الذي يسعى المجلس الى قراره في مداولتين خلال الجلسة المقبلة. وحول زيارة رئيس مجلس



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مباحثاته مع رئيس مجلس النواب العراقي د.سليم الجبوري

في جلسة اليوم فإن مناقشة موضوع التطورات الإقليمية سيتم في جلسة خاصة تعقد يوم الخميس المقبل، اما اذا لم يناقش الاستجواب اليوم فستتم مناقشة الموضوع الثلاثاء أو الأربعاء، مشيراً الى انه تم التنسيق مع الحكومة في هذا الشأن بهدف اطلاع النواب على المعلومات المتوفرة لديها في شأن التطورات الإقليمية الأخيرة، وحول ما يثار عن رفع

دعم دخول المواطن ذكر الغانم انه اجتمع مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، والذي أكد ان الحكومة لن تأخذ قرارات منفردة فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية على ان تتم مناقشة هذا الموضوع في جلسة عادية أو في جلسة خاصة علنية حتى تضع الحكومة كل المعلومات على مرأى ومسمع من الشعب وحتى يقول النواب كلمتهم في هذا الشأن. وأضاف اننا نواجه تحديات صعبة لكننا قادرون على تخطيها دون المساس بدخول المواطن خصوصاً البسطاء منهم، مشيراً الى ان لقاءه مع رئيس الحكومة تطرق الى ضرورة اجراء اصلاحات جذرية للاقتصاد الكويتي وتناقش في جلسة علنية وتكون واضحة ومعروفة للشعب الكويتي.

وقال: «يجب ان نعالج الخلل الكبير في ميزانية الدولة، ان لا يمكن ان نقود الدولة الى حالة الإفلاس»،

كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن ان الحكومة أبلغتته بانها لن تصدر أي قرارات منفردة في شأن رفع الدعم، مشدداً على ان أي إجراءات اصلاحية للاقتصاد الكويتي لن تمس المواطنين البسطاء، في وقت أكد الغانم حق وزير الصحة د.علي العبيدي في تأجيل مناقشة استجوابه المقررة اليوم، استناداً الى تقديم بند جديد الى صحيفة الاستجواب، فيما يمكن العبيدي الحق في المناقشة اذا شاء.

وذكر الغانم في تصريحه الى الصحافيين ان استجواب وزير الصحة د.علي العبيدي مدرج على جدول اعمال جلسة اليوم وعلى اعتبار ان الاستجواب كل لا يتجزأ وبعد إضافة المستجوبين بنداً جديداً على الاستجواب فمن حق الوزير طلب التأجيل ويطلب عليه دون الرجوع الى المجلس، كما ان من حقه مناقشة الاستجواب في الجلسة. وأضاف اننا اذا ناقش المجلس الاستجواب



رئيس مجلس النواب العراقي يغادر البلاد

غادر رئيس مجلس النواب العراقي د.سليم الجبوري والوفد المرافق له البلاد أمس عقب اختتام زيارته الرسمية.

وكان في وداع الجبوري لدى مغادرته على أرض المطار رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب فيصل الشايع، وسفير دولتنا لدى جمهورية العراق غسان الزواوي، والقائم بالأعمال في سفارة جمهورية العراق لدى الكويت ياسين الجبوري، والأمين العام المساعد لقطاع العلاقات العامة والمنظمات مهدي المطيرات.

القضيبي: «التشريعية» أقرت «مكافحة الفساد» بتعديل يعيد موظفي الهيئة لمواقعهم الوظيفية

توافقاً حكومياً - نيابياً على القانون انتهى الى موافقة التشريعية عليه، مشيراً الى ان نواب الأمة مدركون تماماً اهمية مكافحة الفساد ودور الهيئة المحوري الذي من الممكن ان تلعبه خلال الفترتين الحالية والمستقبلية. وأوضح ان أبرز التعديلات الجديدة التي ادخلت على القانون وحظت بموافقة اللجنة التشريعية هو التعديل الذي يقضي بإعادة موظفي

هيئة مكافحة الفساد لمواقعهم الوظيفية التي كانوا عليها سابقاً، مؤكداً ان التشريعية جدت أيجابية هؤلاء بوظائفهم وحقوقهم على هذا الصعيد.

وقال القضيبي: نتطلع كنواب للامة ان يقر هذا القانون بمدولتين كي يتسنى لهيئة مكافحة الفساد القيام بدورها الوطني كاملاً والمحافظة على المال العام.

أعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب احمد القضيبي ان اللجنة ناقشت مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد وتم التصويت بالموافقة على القانون واحالته الى مجلس الأمة بصفة الاستعجال على طريق اقراره خلال جلستي الثلاثاء أو الأربعاء. وقال القضيبي، عقب اجتماع اللجنة التشريعية الذي خصص لمناقشة قانون مكافحة الفساد، ان هناك

أعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب احمد القضيبي ان اللجنة ناقشت مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد وتم التصويت بالموافقة على القانون واحالته الى مجلس الأمة بصفة الاستعجال على طريق اقراره خلال جلستي الثلاثاء أو الأربعاء. وقال القضيبي، عقب اجتماع اللجنة التشريعية الذي خصص لمناقشة قانون مكافحة الفساد، ان هناك



احمد القضيبي

الليغيم: «الوكالات التجارية» مرفوض بصيغته الحالية

قال النائب سلطان الليغيم في تصريح صحفي: نرفض قانون الوكالات التجارية بصيغته الحالية لأنه يخدم التجار، مؤكداً انه مع التعديلات الايجابية التي تصب في مصلحة المواطن.



سلطان الليغيم

الكندري: نرفض قانون الوكالات التجارية حتى لا يكون المواطن تحت رحمة الوكيل

وختم الكندري تصريحه متسائلاً.. لماذا تستميت الحكومة على إقرار قانون يزيد من امتيازات التجار.. ويكرس مبدأ الاحتكار حتى ولو بطرق مختلفة.. وما هي طبيعة العلاقة الخفية بين الحكومة وبعض المندفعين لإقرار القانون من أصحاب رؤوس الأموال؟

الدولة وهذا قد يؤدي إلى عدم جدوى قيام أي طرف ثالث باستيراد أي سلعة فعلى سبيل المثال لا يستطيع أي طرف استيراد أي سلعة إلا بالمواصفات التي يحددها الوكيل.

وتابع الكندري إن شطب العديد من الفقرات والكلمات المهمة والمؤثرة بمشروع القانون المقدم من الحكومة سيؤدي إلى الإخلال في تطبيق قانون الوكالات التجارية وفي بعض القوانين الأخرى ذات العلاقة مثل قانون حماية المستهلك وقانون حماية المنافسة. ورفضاً أن تكسر بعض مواد القانون الممارسات الاحتكارية التي تسهل على البعض اتخاذ بعض الإجراءات التعسفية ضد المستهلك والمواطن خاصة في استيراد بعض السلع والخدمات من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال ان قانون الوكالات التجارية يجب ان يكون منصفاً للمواطن قبل التاجر خاصة ان كثيراً من المواطنين يعانون عسر الدخل الشهري ولديهم التزامات مالية ومن المنطوق ان يتحمل التاجر مسؤولية عليهم الوطنية والاقتصادية والاجتماعية بتقليل العبء على المواطن بتخفيض الاسعار وعدم رفعها مستغلين بذلك استثمار وزارة التجارة ومراقبة المستهلك في سباتها العميق.

رفض النائب فيصل الكندري ان يوضع قانوناً للوكالات التجارية ليقف في جانب التجار ضد المواطن معتبراً تصريح القانون وفق بعض التعديلات التي جاءت عكس ما نريده من الممكن ان تغير من فحوى وجدوى القانون فيكون بذلك المواطن ضحية للوكيل وتحت رحمته.

وقال الكندري في تصريح صحفي ان كل التعديلات التي لا تقف مع المواطن وتفتح شهية التاجر لرفع الأسعار أو احتكار السلع سيتم رفضها، فالقانون وضع ليحمي إلى جانب حقوق الوكيل أن يحمي أيضاً حقوق الموكل ويحقق المنافسة الشريفة والشفافية بين الوكالات التجارية ويوفر السلع والخدمات للمواطنين والمستهلكين بأفضل الأساليب والطرق الممكنة متسائلاً أين تكون المنافسة بعد إلغاء جواز وجود أكثر من وكيل أو موزع معتمداً أن بعض بنود القانون ترسخ الاحتكار.

وقال الكندري انه في الوقت الذي نطالب فيه بضرورة توجه الدولة نحو تشجيع الشباب الكويتي في دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز نشاط ودور القطاع الخاص في التنمية، يأتي القانون ليشترط في بنوده ان تكون السلع المستوردة من أي طرف بذات مواصفات الوكيل وليس مواصفات

مصارف المساجد سابقاً من الأموال الوقفية واقتصار صرفها حالياً على المستحقين شرعاً بما يتوافق مع الأهداف الخيرية للواقفين وإنهاء جميع حالات الصرف غير المستحقة مع اتخاذ الجهات اللازمة لضمان عدم تكرارها لتصويب المساجد التجارية واستمعت اللجنة إلى الإجراءات المتخذة من قبل الوزير في تسوية الملاحظات التي شابت أعمال تطويع مجمع الأوقاف التجاري من تحميل الأمانة العامة للأوقاف لمبالغ استشارية كان من الممكن تجنبها جراء إعادة طرح المناقشة دون مبرر حسبما أفاد ديوان المحاسبة، مبيناً أن تم توقيع كافة الإجراءات الإدارية على المتسببين بتلك المآخذ وتشكيل لجنة لبحث مدى استحقاق من تخبث عليهم الإبدانة للتحويل للنيابة العامة في حال ثبوتها، وإفادتها بما تم من خطوات تنفيذية حتى تاريخه لإعادة تأهيل المجمع ضمن المتطلبات الرقابية.

الواقفين وبحاجة إلى وقفة جادة لتصويب هذه الملاحظات كليا ضمن الأطر الشرعية ومتطلبات الجهات الرقابية. رابعاً: مكافآت مجالس إدارات الشركات المستثمر بها وأطاع الوزير اللجنة على الإجراءات المتخذة لتصويب ملاحظة ديوان المحاسبة بشأن المكافآت التي يحصل عليها ممثلو الأمانة العامة للأوقاف خاصة ولعموم ممثلي الجهات الخاضعة لملكته عامة في الشركات المستثمر بها لتكون ضمن أحكام القانون بلا استثناء، مؤكداً على توريد مكافآت ممثلي تلك المجالس لحساب الجهات الحكومية الممثلين عنها وليس لحساباتهم الشخصية كما كان سابقاً مع صرف مستحقاتهم في حال استحقاقها ضمن الضوابط الإدارية والمالية المنظمة. حاساً: مصارف المساجد

كما أطلع الوزير اللجنة على الإجراءات التنفيذية المتخذة ضمن المتطلبات الشرعية لتصويب الملاحظات التي شابت

الحاسبية وضمان عدم تكرارها مستقبلاً، لإسيما أن جميع الملاحظات المسجلة على سجلات حسابات الأمانة العامة للأوقاف تعاني من خلل في التوجيه المحاسبي وعدم التقيد بقواعد تنفيذ الميزانية والتعليمات المالية المنظمة لها.

ثالثاً: الأموال الوقفية وأكدت اللجنة على ضرورة تطوير آليات العمل الإدارية والمالية والمحاسبية فيما يخص استثمار الأموال الوقفية ومصارف الخير المقرر لها وصرف ريعها لذرية الواقفين وفقاً للأرصدة الفعلية لا التقديرية والتقيد بضوابط الصرف الشرعية لنظر تلك الأوقاف حفاظاً على حقوق الواقفين، خاصة أن من الملاحظات المسجلة وجود مجموعة من العقارات المبيعة ذات عوائد غير مجدية يعود أصلها لسنة 1962 لم يتم استبدالها بعد بعقارات ذات عوائد مجدية بالمخالفة للأحكام صواباً للاستثمار القاضية بوجوب شراء بدل للعقارات المبيعة في مدة أقصاها 6 أشهر، وهو ما يعد انتقاصاً لحقوق



عدنان عبد الصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع لمناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة لأوقاف لسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي: أولاً: زيادة التواصل مع الجهات الرقابية حيث أوضحت اللجنة أن الأمانة العامة للأوقاف بحاجة إلى إعادة نظر في آلياتها التواصلية مع الجهات الرقابية وزيادة مستوى التنسيق معها، خاصة أنها اطلعت على العديد من الإجراءات الجادة التي قام بها الوزير مؤخراً في تسوية الملاحظات المسجلة عليها والتي ينبغي تزويد ديوان المحاسبة بها. ثانياً: إدارة التدقيق الداخلي وشهدت اللجنة على ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي والحقاق بتبقيتها بأعلى سلطة إشرافية وتقويتها بالكوادر الوظيفية المؤهلة للحد من الأخطاء



فيصل الكندري